

المنتقى
من المنار المنيف
للعلامة ابن القيم

انتقاء

خالد بن محمد بن عبد العزيز اليحيا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا مزيدًا، أما بعد.

فهذا انتقاء لجملة من الفوائد والقواعد من كتاب المنار المنيف، للعلامة ابن القيم رحمه الله. والله سبحانه المسؤول أن يجعله خالصًا لوجهه، نافعًا لعباده، إنه قريب مجيب.

*قال رحمه الله- عن حديثٍ أخرجه الحاكم، وقال: «هو صحيح على شرط مسلم»- ولم يصنع الحاكم شيئاً؛ فإن مسلماً لم يرو في كتابه بهذا الإسناد حديثاً واحداً، ولا احتج بابن إسحاق، وإنما أخرج له في المتابعات والشواهد، وأما أن يكون ذكر ابن إسحاق عن الزهري من شرط مسلم، فلا. وهذا وأمثاله هو الذي شان كتابه، ووضعه، وجعل تصحيحه دون تحسين غيره.

*في جامع الترمذي عن أبي سلمة، قال: «كان زيد بن خالد الجهني يشهد الصلوات في المسجد، وسواكه على أذنه موضع القلم من أذن الكاتب، لا يقوم إلى الصلاة إلا استن». وهو حديث حسن صحيح.

*لا يلزم أن يكون العمل الأكثر ثواباً أحب إلى الله تعالى من العمل الذي هو أقل منه، بل قد يكون العمل الأقل أحب إلى الله تعالى، وإن كان الكثير أكثر ثواباً، وهذا كما في المسند، عنه عليه السلام أنه قال: (دم عفراء أحب إلى الله من دم سوداوين) يعني في الأضحية.

وكذلك ذبح الشاة الواحدة يوم النحر أحب إلى الله من الصدقة بأضعاف أضعاف ثمنها، وإن كثر ثواب الصدقة.

وكذلك قراءة سورة بتدبرٍ ومعرفةٍ وتفهمٍ وجمع القلب عليها أحب إلى الله تعالى من قراءة ختمة سرداً وهذا، وإن كثر ثواب هذه القراءة.

وكذلك صلاة ركعتين يُقبل العبد فيهما على الله تعالى بقلبه وجوارحه ويفرغ قلبه كله لله فيهما أحب إلى الله تعالى من مئتي ركعة خالية من ذلك، وإن كثر ثوابهما عددًا.

ومن هذا قوله عليه السلام: (سبق درهم مئة ألف درهم).

ولهذا قال الصحابة عليهم السلام: «إن اقتصاداً في سبيلٍ وسنةٍ خير من اجتهادٍ في خلافٍ وسبيلٍ وبدعةٍ».

فالعمل اليسير الموافق لمرضاة الرب وسنة رسوله عليه السلام، أحب إلى الله تعالى من العمل الكثير إذا خلا عن ذلك أو عن بعضه، ولهذا قال الله تعالى: {الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً}. والعمل الأحسن هو الأخلص والأصوب، وهو الموافق لمرضاته ومحبته، دون الأكثر الخالي من ذلك،

فهو سبحانه وتعالى يحب أن يتعبد له بالأرضى له، وإن كان قليلاً، دون الأكثر الذي لا يرضيه، والأكثر الذي غيره أرضى له منه.

ولهذا يكون العمالان في الصورة واحداً وبينهما في الفضل - بل بين قليل أحدهما وكثير الآخر في الفضل - أعظم مما بين السماء والأرض.

وهذا الفضل يكون بحسب رضا الرب سبحانه بالعمل، وقبوله له ومحبه له وفرحه به سبحانه وتعالى؛ كما يفرح بتوبة التائب أعظم فرح، ولا ريب أن تلك التوبة الصادقة أفضل وأحب إلى الله تعالى من أعمال كثير من التطوعات، وإن زادت في الكثرة على التوبة.

ولهذا كان القبول مختلفاً ومتفاوتاً بحسب رضا الرب سبحانه بالعمل، فقبولٌ يوجب رضا الله بالعمل، ومباهاة الملائكة وتقريب عبده منه، وقبولٌ يترتب عليه كثرة الثواب والعطاء فقط.

*... ولهذا قال ابن عمر أو غيره من الصحابة رضي الله عنهم: «لو أعلم أن الله تقبل مني سجدة واحدة لم يكن غائب أحب إليّ من الموت». إنما يريد به القبول الخاص، وإلا فقبول العطاء والجزاء حاصل لأكثر الأعمال.

*والقبول له أنواع: قبول رضا ومحبة واعتدادٍ ومباهاةٍ وثناءٍ على العامل به بين الملائكة الأعلى، وقبول جزاءٍ وثوابٍ وإن لم يقع موقع الأول، وقبول إسقاطٍ للعقاب فقط وإن لم يترتب عليه ثواب وجزاء، كقبول صلاة من لم يحضر قلبه في شيءٍ منها، فإنه ليس له من صلاته إلا ما عقل منها، فإنها تُسقط الفرض ولا يثاب عليها.

*... والأعمال تتفاضل بتفاضل ما في القلوب من الإيمان والمحبة والتعظيم والإجلال وقصد وجه المعبود وحده دون شيءٍ من الحظوظ سواه، حتى لتكون صورة العملين واحدة وبينهما في الفضل ما لا يحصيه إلا الله تعالى، وتتفاضل أيضاً بتجريد المتابعة فبين العملين من الفضل بحسب ما يتفاضلان به في المتابعة، فتفاضل الأعمال بحسب تجريد الإخلاص والمتابعة تفاضلاً لا يحصيه إلا الله تعالى.

وينضاف هذا إلى كون أحد العملين أحب إلى الله في نفسه، مثاله: الجهاد وبذل النفس لله تعالى هو من أحب الأعمال إلى الله تعالى، ويقترن به تجريد الإخلاص والمتابعة، وكذلك الصلاة والعلم وقراءة القرآن، فإذا فضل العلم في نفسه وفضل قصد صاحبه وإخلاصه وتجردت متابعته = لم يمتنع أن يكون العمل الواحد أفضل من سبعة، بل وسبعمئة من نوعه.

فتأمل هذا فإنه يزبل عنك إشكالات كثيرة، ويُطلعك على سر العمل والفضل، وأن الله سبحانه وتعالى أحكم الحاكمين يضع فضله مواضعه، وهو أعلم بالشاكرين.

*تفضيل (سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته) على مجرد الذكر بسبحان الله أضعافاً مضاعفة؛ فإن ما يقوم بقلب الذاكر حين يقول: (سبحان الله وبحمده عدد خلقه)، من معرفته وتنزيهه وتعظيمه من هذا القدر المذكور من العدد أعظم مما يقوم بقلب القائل: (سبحان الله) فقط. وهذا يسمى الذكر المضاعف، وهو أعظم ثناءً من الذكر المفرد، فلهذا كان أفضل منه، وهذا إنما يظهر في معرفة هذا الذكر وفهمه، فإن قول المسبِّح: (سبحان الله وبحمده عدد خلقه) يتضمن إنشاءً وإخباراً عما يستحقه الرب من التسبيح عدد كل مخلوقٍ كان أو هو كائن إلى ما لا نهاية له، فتضمن الإخبار عن تنزيهه وتعظيمه والثناء عليه هذا العدد العظيم الذي لا يبلغه العادون ولا يحصيه المحصون، وتضمن إنشاء العبد لتسبيح هذا شأنه، لا أن ما أتى به العبد من التسبيح هذا قدره وعدده، بل أخبر أن ما يستحقه الرب سبحانه وتعالى من التسبيح هو تسبيح يبلغ هذا العدد الذي لو كان في العدد ما يزيد لذكره؛ فإن تجدد المخلوقات لا ينتهي عددًا، ولا يُحصى لحاصر.

وكذلك قوله: (ورضا نفسه) يتضمن أمرين عظيمين:

أحدهما: أن يكون المراد تسبيحًا هو في العظمة والجلال مساوٍ لرضا نفسه، كما أنه في الأول مخبرٌ عن تسبيح مساوٍ لعدد خلقه، ولا ريب أن رضا نفس الرب أمر لا نهاية له في العظمة والوصف، والتسبيح ثناء عليه سبحانه يتضمن التعظيم والتنزيه.

فإذا كانت أوصاف كماله ونعوت جلاله لا نهاية لها ولا غاية، بل هي أعظم من ذلك وأجل = كان الثناء عليه بها كذلك؛ إذ هو تابع لها إخبارًا وإنشاءً، وهذا المعنى ينتظم بالمعنى الأول من غير عكسٍ.

وإذا كان إحسانه وثوابه وبركته وخيره لا منتهى له وهو من موجبات رضاه وثمرته = فكيف بصفة الرضا؟ والرضا يستلزم المحبة والإحسان والجود والبر والعفو والصفح والمغفرة والرحمة.

والخلق يستلزم العلم والقدرة والإرادة والحياة والحكمة، وكل ذلك داخل في رضا نفسه وصفة خلقه.

وقوله: (وزنة عرشه) فيه إثبات للعرش، وإضافته إلى الرب سبحانه، وأنه أثقل المخلوقات على الإطلاق؛ إذ لو كان شيء أثقل منه لوزن به التسبيح.

فالتضعيف الأول: للعدد والكمية، والثاني: للصفة والكيفية، والثالث: للعظم والثقل، وليس للمقدار.

وقوله: (ومداد كلماته) يعم الأقسام الثلاثة ويشملها؛ فإن مداد كلماته سبحانه لا نهاية لقدرة ولا لصفته ولا لعدده. قال تعالى: {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} وقال تعالى: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}.

ومعنى هذا أنه لو فرض البحر مداً، وبعده سبعة أبحرٍ تمده كلها مداً، وجميع أشجار الأرض أقلامًا - وهو ما قام منها على ساقٍ من النبات والأشجار المثمرة، وغير المثمرة - والأقلام تستمد بذلك المدا = لفنيت البحار والأقلام وكلمات الرب لا تفنى ولا تنفذ.

*أما كون صيام ثلاثة أيامٍ من كل شهرٍ تعدل صيام الشهر، فقد ذكر في الحديث سببه، وهو أن الحسنه بعشر أمثالها، فهو يعدل صيام الشهر غير مضاعفٍ لثواب الحسنه بعشر أمثالها، فإذا صام ثلاثة أيامٍ من كل شهرٍ، وحافظ على ذلك فكأنه صام الدهر كله.

ونظير هذا: قوله ﷺ: (من صام رمضان، وأتبعه بستٍ من شوالٍ فكأنما صام الدهر) فإن الحسنه بعشر أمثالها.

وفي كونها من شوالٍ سر لطيف، وهو: أنها تجري مجرى الجبران لرمضان، وتقضي ما وقع فيه من التقصير في الصوم، فتجري مجرى سنة الصلاة بعدها، ومجى سجدتي السهو، ولهذا قال: (وأتبعه) أي ألحقه بها.

وقد استدل بهذا من يستحب، أو يجوز صيام الدهر كله، ما عدا العيدين، وأيام التشريق، ولا حجة له، بل هو حجة عليه؛ فإنه لا يلزم من تشبيه العمل بالعمل إمكان وقوع المشبه به، فضلاً عن كونه مشروعاً. ولهذا جعل صيام ثلاثة أيامٍ من الشهر، وصيام رمضان، وإتباعه بستٍ من شوالٍ = يعدل صيام ثلاثمائة وستين يوماً، وذلك حرام غير جائز بالاتفاق؛ فإنه وقع التشبيه في الثواب، لا على تقدير كونه مشروعاً، بل ولا ممكناً، كما في الحديث الصحيح، وقد سئل عن الجهاد، فقال للسائل: (هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تصوم فلا تفطر، وتقوم فلا تفتقر؟ قال: لا. قال: ذلك مثل المجاهد).

والمقصود أنه لا يلزم من تشبيه الشيء بالشيء مساواته له.

ومثله قوله: (من صلى العشاء في جماعةٍ فكأنما قام نصف الليل، ومن صلى العشاء والفجر في جماعةٍ فكأنما قام الليل كله).

وهذا يدل على ما تقدم من تفضيل العمل الواحد على أمثاله وأضعافه من جنسه؛ فإن من صلى العشاء والفجر في جماعةٍ ولم يصل بالليل، تعدل صلاته تلك صلاةً من قام الليل كله، فإن كان هذا الذي قام الليل قد صلى تينك الصلاتين في جماعةٍ، أحرز الفضل المحقق والمقدر، وإن صلى الصلاتين وحده، وقام الليل، كان كمن صلاهما في جماعةٍ ونام بمنزله، إن صحت صلاة المنفرد.

*حديث: (من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت، بيده الخير وهو على كل شيء قدير، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة) هذا الحديث معلول أعلاه أئمة الحديث.

*قال رحمه الله في سياق كلام له: ... الشمس في السماء الرابعة.

*وسألت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط، من غير أن يُنظر في سنده؟

فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تَضَلَّع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشعره للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحدٍ من أصحابه، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره. وهذا شأن كل متبعٍ مع متبوعه؛ فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم، والله أعلم.

*الأحاديث الموضوعة عليها ظلمة وركاكة ومجازفات باردة تنادي على وضعها واختلاقها على رسول الله ﷺ.

*نبيه على أمورٍ كليةٍ يُعرف بها كون الحديث موضوعًا.

فمنها: اشتماله على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ، وهي كثيرة جدًا، كقوله في الحديث المكذوب: (من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائر له سبعون ألف لسانٍ لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له).

ومنها: تكذيب الحس له، كحديث: (الباذنجان لما أكل له) و(الباذنجان شفاء من كل داءٍ) قبح الله واضعهما، فإن هذا لو قاله بعض الأطباء لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان للحمي، والسوداء الغالبة، وكثير من الأمراض، لم يزد لها إلا شدةً.

وكذلك حديث: (إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل صدقه) وهذا وإن صحح بعض الناس سنده، فالحس يشهد بوضعه؛ لأننا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس مئة ألف رجلٍ عند حديثٍ يروى عن النبي ﷺ لم يحكم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عند شهادة زورٍ لم تصدق.

وكذلك حديث: (عليكم بالعدس فإنه مبارك يرقق القلب)، وحديث: (اشربوا على الطعام تشبعوا)، فإن الشرب على الطعام يفسده، ويمنع من استقراره في المعدة ومن كمال نضجه.

ومنها: سماجة الحديث، وكونه مما يسخر منه، كحديث: (لو كان الأرز رجلًا لكان حليمًا، ما أكله جائع إلا أشبعه) فهذا من السَّمَج البارد الذي يصاب عنه كلام العقلاء، فضلًا عن كلام سيد الأنبياء.

وحديث: (الجوز دواء والعجن داء، فإذا صار في الجوف صار شفاء) فلعن الله واضعه على النبي ﷺ.

ومنها: مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضةً بينةً، فكل حديثٍ يشتمل على فسادٍ أو ظلمٍ أو عبثٍ أو مدحٍ باطلٍ أو ذمٍ حقٍ، أو نحو ذلك فرسول الله ﷺ منه بريء.

ومن هذا الباب أحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار.

وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ أن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة.

ومن هذا الباب أحاديث كثيرة علققت النجاة من النار بها، وأنها لا تمس من فعل ذلك، وغايتها أن تكون من صغار الحسنات، والمعلوم من دينه ﷺ خلاف ذلك، وأنه إنما ضمن النجاة منها لمن حقق التوحيد.

ومنها: أن يُدعى على النبي ﷺ أنه فعل أمرًا ظاهرًا بمحضٍ من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانهم ولم ينقلوه، كما يزعم أكذب الطوائف أنه ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب ﷺ بمحضٍ من الصحابة كلهم، وهم راجعون من حجة الوداع، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال: هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا، ثم اتفق الكل على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته، فلعنة الله على الكاذبين. وكذلك روايتهم أن الشمس رُدت لعلِّي بعد العصر.

ومنها: أن يكون الحديث باطلًا في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ، كحديث: المجرة التي في السماء من عَرَق الأفعى التي تحت العرش.

ومنها: أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلًا عن كلام رسول الله ﷺ، كحديث: ثلاثة تزيد في البصر النظر إلى الخضرة، والماء الجاري، والوجه الحسن، وهذا الكلام مما يُجل عنه أبو هريرة وابن عباس، بل سعيد بن المسيب والحسن، بل أحمد ومالك رحمهم الله.

ومنها: أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا، مثل قوله: إذا كان سنة كذا وكذا، وقع كيت وكيت وإذا كان شهر كذا وكذا وقع كيت وكيت.

ومنها: أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطريقة أشبه وأليق، كحديث الهريسة تشد الظهر.

ومنها: أحاديث العقل كلها كذب.

ومنها: الأحاديث التي يذكر فيها الخُصِر وحياته كلها كذب، ولا يصح في حياته حديث واحد.

ومنها: أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه، كحديث عُوج بن عُنق الطويل الذي قصد واضعه الطعن في أخبار الأنبياء؛ فإن في هذا الحديث أن طوله كان ثلاثة آلاف ذراعٍ وثلاثمئةٍ وثلاثة وثلاثين وثلاثًا، وأن نوحًا لما خوفه الغرق قال له احملني في قصعتك هذه... وليس العجب من

جرأة مثل هذا الكذاب على الله إنما العجب ممن يُدخِل هذا الحديث في كتب العلم من التفسير وغيره ولا يبين أمره.

*ومن هذا حديث كانت جَنِيَّةٌ تأتي النبي ﷺ فأبطأت عليه... قال ابن عدي في الكامل: حدثنا عبد المؤمن بن أحمد حدثنا منقر بن الحكم حدثنا ابن لهيعة عن أبيه عن أبي الزبير عن جابر، فذكره، والله تعالى أعلم بما دُسَّ في كتب ابن لهيعة وإلا فهو أعلم بالحديث من أن يروج عليه مثل هذا الهذيان.

ومنها: مخالفة الحديث صريح القرآن، كحديث مقدار الدنيا.

*...ويشبهه هذا ما وقع فيه الغلط من حديث أبي هريرة: (خلق الله التربة يوم السبت) وهو في صحيح مسلم، ولكن وقع الغلط في رفعه، وإنما هو من قول كعب الأحمبار، كذلك قال إمام أهل الحديث: محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه الكبير، وقاله غيره من علماء المسلمين أيضاً، وهو كما قالوا؛ لأن الله أخبر أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وهذا الحديث يقتضي أن مدة التخليق سبعة أيام.

ومنها: أحاديث صلوات الأيام والليالي، كصلاة يوم الأحد، وليلة الأحد، ويوم الإثنين وليلة الإثنين إلى آخر الأسبوع، كل أحاديثها كذب.

ومنها: أحاديث صلاة ليلة النصف من شعبان.

ومنها: ركافة ألفاظ الحديث، وسماجتها بحيث يمجها السمع، كحديث: أربع لا تشبع من أربع أنثى من ذكرٍ وأرض من مطرٍ وعين من نظرٍ وأذن من خبرٍ.

ومنها: ما يقترن بالحديث من القرائن التي يعلم بها أنه باطل، مثل حديث: وضع الجزية عن أهل خيبر، وهذا كذب من عدة وجوه.

ومنها: ذكر فضائل السور، وثواب من قرأ سورة كذا فله أجر كذا. من أول القرآن إلى آخره، كما ذكر ذلك الثعلبي والواحدي في أول كل سورة، والزمخشري في آخرها. قال عبد الله بن المبارك: أظن الزنادقة وضعوها.

والذي صح في أحاديث السور: حديث فاتحة الكتاب، وأنه لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل، ولا في الزبور مثلها.

وحديث البقرة وآل عمران أنهما الزهراوان.

وحديث آية الكرسي وأنها سيدة آي القرآن.

وحديث الآيتين من آخر سورة البقرة من قرأهما في ليلة كفتاه.

وحديث سورة البقرة لا تقرأ في بيت فيقره شيطان.

وحديث العشر آيات من أول سورة الكهف، من قرأها عصم من فتنة الدجال.
وحديث قل هو الله أحد، وأنها تعدل ثلث القرآن، ولم يصح في فضائل سورة ما صح فيها.
وحديث المعوذتين، وأنه ما تعوذ المتعوذون بمثلهما. وقوله ﷺ: (أنزل علي آيات لم ير مثلهن) ثم قرأهما.

ويلي هذه الأحاديث، وهو دونها في الصحة حديث: (إذا زلزلت تعدل نصف القرآن).

وحديث: (قل يا أيها الكافرون تعدل ربع القرآن)

وحديث: (تبارك الذي بيده الملك هي المنجية من عذاب القبر)

ثم سائر الأحاديث بعد، كقوله: من قرأ سورة كذا أعطي ثواب كذا فموضوعة على رسول الله ﷺ.
*أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب.

*أحاديث ذم الترك وأحاديث ذم الخصيان وأحاديث ذم المماليك.

*أحاديث الحَمَام لا يصح منها شيء. وأرفع شيء جاء فيها: إنه رأى رجلاً يتبع حمامة فقال: (شيطان يتبع شيطانة).

*أحاديث اتخاذ الدجاج ليس فيها حديث صحيح.

*أحاديث ذم الأولاد كلها كذب من أولها إلى آخرها.

*أحاديث التواريخ المستقبلية، وهي كل حديث فيه إذا كانت سنة كذا وكذا حل كذا وكذا.

*أحاديث الاكتحال يوم عاشوراء، والتزين والتوسعة والصلاة فيه، وغير ذلك من فضائل لا يصح منها شيء، ولا حديث واحد، ولا يثبت عن النبي ﷺ فيه شيء غير أحاديث صيامه، وما عداها فباطل.
وأمثل ما فيها: (من وسَّع على عياله يوم عاشوراء، وسع الله عليه سائر سنته) قال الإمام أحمد: لا يصح هذا الحديث.

*قال إسحاق بن راهويه: لا يصح في فضائل معاوية بن أبي سفيان عن النبي ﷺ شيء.

ومراده ومراد من قال ذلك من أهل الحديث: أنه لم يصح حديث في مناقبه بخصوصه، وإلا فما صح عندهم في مناقب الصحابة على العموم ومناقب قريشٍ فمعاوية ﷺ داخل فيه.

*من ذلك ما وضعه الكذابون في مناقب أبي حنيفة والشافعي على التنصيص على اسميهما.

وما وضعه الكذابون أيضاً في ذمهما عن رسول الله ﷺ، وما يروى من ذلك كله كذب مختلق.

*كل حديث في ذم معاوية فهو كذب.

*كل حديث في ذم عمرو بن العاص فهو كذب.

*كل حديث في ذم بني أمية فهو كذب.

- *كل حديثٍ في مدح المنصور والسفاح والرشيد فهو كذب.
- *كل حديثٍ في مدح بغداد، أو ذمها والبصرة والكوفة ومرو وعسقلان والإسكندرية ونصيبين وأنطاكية فهو كذب.
- *كل حديثٍ في تحريم ولد العباس على النار فهو كذب.
- *كل حديثٍ في ذكر الخلافة في ولد العباس فهو كذب.
- *كل حديثٍ في مدح أهل خراسان الخارجين مع عبد الله بن علي ولد العباس فهو كذب.
- *كل حديثٍ فيه أن مدينة كذا وكذا من مدن الجنة أو من مدن النار فهو كذب.
- *وحدِيثُ عدد الخلفاء من ولد العباس كذب.
- *أحاديث ذم الوليد وذم مروان بن الحكم.
- *حديث ذم أبي موسى من أقبح الكذب.
- *وكل حديثٍ فيه أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فكذب مختلق.
- وقابل من وضعها طائفة أخرى فوضعوا أحاديث على رسول الله ﷺ أنه قال: الإيمان يزيد وينقص.
- وهذا كلام صحيح وهو إجماع السلف حكاه الشافعي وغيره، ولكن هذا اللفظ كذب على رسول الله ﷺ، وهذا مثل إجماع الصحابة والتابعين وجميع أهل السنة وأئمة الفقه على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، وليست هذه الألفاظ حديثًا عن رسول الله ﷺ ومن روى ذلك عنه فقد غلط.
- *كل أحاديث الديك كذب إلا حديثًا واحدًا: (إذا سمعتم صياح الديكة فسالوا الله من فضله؛ فإنها رأت ملكًا).
- *كل حديثٍ في التنشيف بعد الوضوء فإنه لا يصح.
- *كل حديثٍ في طنين الأذن فهو كذب.
- *كل حديثٍ في الصخرة فهو كذب، والقَدَم الذي فيها كذب موضوع مما عملته أيدي المزورين الذين يروجون لها ليكثر سواد الزائرين.
- وأرفع شيء في الصخرة أنها كانت قبلة اليهود، وهي في المكان كيوم السبت في الزمان، أبدل الله بها هذه الأمة المحمدية الكعبة البيت الحرام.
- *أحاديث صلاة الرغائب ليلة أول جمعةٍ من رجبٍ كلها كذب مختلق.
- *كل حديثٍ في ذكر صوم رجبٍ، وصلاة بعض الليالي فيه فهو كذب مفترى.
- *كل حديثٍ فيه يا حميراء، أو ذكر الحميراء فهو كذب مختلق.

*كل حديث فيه ذكر حسان الوجوه، أو الثناء عليهم، أو الأمر بالنظر إليهم، أو التماس الحوائج منهم، أو أن النار لا تمسهم فكذب مختلق.

وأقرب شيء في الباب حديث: (إذا بعثتم إليَّ بريدًا فابعثوه حسن الوجه حسن الاسم)، وفيه عمر بن راشد. قال ابن حبان: يضع الحديث، وذكر أبو الفرج بن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات. *حديث مسح الرقبة في الوضوء باطل.

*أحاديث الذكر على أعضاء الوضوء كلها باطل، ليس فيها شيء يصح. وأقرب ما روي منها أحاديث التسمية على الوضوء، وقد قال الإمام أحمد: لا يثبت في التسمية على الوضوء حديث، انتهى، ولكنها أحاديث حسان.

*تقدير أقل الحيض بثلاثة أيام، وأكثره بعشرة، ليس فيها شيء صحيح، بل كله باطل.

*حديث (لولا كذب السائل ما أفلح من رده) قال العقيلي: ليس في هذا الباب شيء يثبت عن النبي ﷺ. *حديث (طلب الخير من الرحماء ومن حسان الوجوه) قال العقيلي: ليس في هذا الباب شيء يثبت عن النبي ﷺ.

*أحاديث التحذير من التبرم بحوائج الناس، ليس فيها شيء صحيح. قال العقيلي: وقد روي في هذا الباب أحاديث ليس فيها شيء يثبت.

*حديث (السخي قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة والبخيل عكسه) قال الدارقطني: لهذا الحديث طرق لا يثبت منها شيء بوجه.

*أحاديث اتخاذ السراري كحديث: (اتخذوا السراري فإنهن مباركات الأرحام) قال العقيلي: لا يصح في السراري عن النبي ﷺ شيء.

*أحاديث مدح العزبة كلها باطل.

*أحاديث النهي عن قطع الصدر، قال العقيلي: لا يصح في قطع الصدر شيء، وقال أحمد: ليس فيه حديث صحيح.

*أحاديث النهي عن الأكل في السوق كلها باطلة. قال العقيلي: لا يثبت في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ.

*أحاديث البطيخ، قال الإمام أحمد: لا يصح في فضل البطيخ شيء، إلا أن رسول الله ﷺ كان يأكله.

*أحاديث فضائل الأزهار، كحديث فضل النرجس والورد والبنفسج والبان وكلها كذب.

*أحاديث الحناء وفضله والثناء عليه لا يصح منه شيء، وأجود ما فيه حديث الترمذي: (أربع من سنن المرسلين السواك والطيب والحناء والنكاح) وسمعت شيخنا أبا الحجاج المزي يقول: هذا غلط من بعض

الرواة، وإنما هو الختان بالنون، كذلك رواه المحاملي، عن شيخه الترمذي، قال: والظاهر أن اللفظة وقعت في آخر السطر فسقطت منها النون، فرواها بعضهم الحناء، وبعضهم الحياء وإنما هو الختان.*
*أحاديث اللعب بالشطرنج إباحة وتحريماً كلها كذب على رسول الله ﷺ، وإنما يثبت فيه المنع عن الصحابة.

*أحاديث الأبدال والأقطاب والأغوات والنقباء والنجباء والأوتاد كلها باطلة على رسول الله ﷺ.
وأقرب ما فيها: (لا تسبوا أهل الشام فإن فيهم البدلاء، كلما مات رجل منهم أبدل الله مكانه رجلاً آخر) ذكره أحمد، ولا يصح أيضاً، فإنه منقطع.

*أحاديث المهدي أربعة أقسام: صحاح وحسان وغرائب وموضوعة، وقد اختلف الناس في المهدي على أربعة أقوال... القول الثالث: أنه رجل من أهل بيت النبي ﷺ، من ولد الحسن بن علي، يخرج في آخر الزمان، وقد امتلأت الأرض جوراً وظلماً، فيملأها قسطاً وعدلاً، وأكثر الأحاديث على هذا تدل.
وفي كونه من ولد الحسن سرُّ لطيف، وهو أن الحسن ﷺ ترك الخلافة لله، فجعل الله من ولده من يقوم بالخلافة الحق المتضمن للعدل الذي يملأ الأرض، وهذه سنة الله في عباده أنه من ترك لأجله شيئاً أعطاه الله، أو أعطى ذريته أفضل منه، وهذا بخلاف الحسين ﷺ، فإنه حرص عليها، وقاتل عليها، فلم يظفر بها، والله أعلم.

تم بحمد الله في ١٤٣٣/٥/٨

وأجريت عليه بعض التصويبات في ١٤٣٧/٣/٣